

تحديات تطبيق المحاسبة الاجتماعية في بيئة الأعمال الجزائرية

The challenges of implementing social accounting in the Algerian business environment.

محمد فيصل مايدة

مخبر اقتصاديات الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية
المستدامة، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي- الجزائر
mohamedfaissel-maida@univ-eloued.dz

تاريخ النشر: 2024/01/25

عبد الرؤوف سالم*

مخبر اقتصاديات الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية
المستدامة، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي- الجزائر
salem-abderraouf@univ-eloued.dz

تاريخ القبول للنشر: 2024/01/18

تاريخ الاستلام: 2023/05/15

ملخص:

تهدف الدراسة الى استكشاف معوقات تطبيق المحاسبة الاجتماعية ومدى تأثيرها في بيئة الأعمال الجزائرية واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي بالاستعانة بالاستبيان كأداة لجمع بيانات الدراسة، والذي تم توزيعه على عينة مكونة من 103 فرد من ممارسي مهنة المحاسبة في الجزائر.

وقد توصلت الدراسة الى أن تطبيق للمحاسبة الاجتماعية في الجزائر ضعيف ، وان هذا يرجع بالأساس الى خمس عوامل رئيسية تعيق تطبيقها تتمثل في: عوامل علمية ومهنية؛ عوامل تنظيمية وتشريعية؛ عوامل فنية؛ عوامل مالية وإدارية؛ عوامل اجتماعية وثقافية، وخلصت الدراسة الى أن العوامل الأكثر تأثيرا على تطبيقها هي كل من العوامل الاجتماعية والثقافية والعوامل التنظيمية والتشريعية والتي يجب وضعها في عين الاعتبار من أجل نشر تطبيق المحاسبة الاجتماعية في الجزائر على نطاق واسع.

الكلمات المفتاحية: محاسبة اجتماعية؛ قياس محاسبي؛ افصاح محاسبي؛ مسؤولية اجتماعية.

تصنيفات JEL: M41; M14.

Abstract:

The study aims to explore the obstacles to the application of social accounting and the extent of its impact on the Algerian business environment, and the study used the descriptive analytical approach using the questionnaire as a tool for the study, which was distributed to a sample of 103 individuals from the accounting profession practitioners in Algeria.

The study found that there is a weak application of social accounting in Algeria, and that there are five main factors hindering its application: scientific and professional factors; organizational and legislative factors; technical factors; financial and administrative factors; social and cultural factors, The study concluded that the most influential factors on its application are social, cultural, regulatory and legislative factors, which must be taken into account in order to spread the application of social accounting in Algeria on a large scale.

Keywords: Social Accounting; Accounting Measurement; Accounting Disclosure; Social Responsibility.

Jel Classification Codes: M14; M41.

* المؤلف المراسل.

1. مقدمة:

يظهر في السنوات الأخيرة زيادة الطلب على المعلومات الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية نتيجة ارتفاع الوعي المجتمعي بأهمية المسؤولية الاجتماعية للشركات، بالإضافة الى ادراك عديد المؤسسات الاقتصادية أن نجاحها مرهون بنجاح واستمرار المجتمع الذي تعمل فيه. وبما ان المحاسبة هي المصدر الاول للمعلومات في المؤسسات الاقتصادية فقد وجب عليها مواكبة هذه التغيرات من خلال إعداد تقارير تعرض معلومات اجتماعية على غرار المعلومات الاقتصادية. وتعتبر المحاسبة الاجتماعية من المواضيع الحديثة نسبيا والتي لا تزال تعاني من مشاكل وصعوبات كثيرة تحول دون تطبيقها بالشكل السليم، مما يعني عدم تحقيق الغرض من هذا النوع من المحاسبة.

1.1. اشكالية الدراسة: تساهم الشركات الاقتصادية في جملة من المشاكل الاجتماعية التي يعاني منها المجتمع الجزائري على غرار مجتمعات العالم، غير أن تطبيق المحاسبة الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية تواجه عدة مشاكل وصعوبات قد تشكل عائقا على تطبيق المحاسب الاجتماعية بالشكل الصحيح، ولذلك ومن خلال ما سبق يمكن طرح الاشكال التالي:

ما مدى تطبيق المحاسبة الاجتماعية وما هي المعوقات التي تحول دون تطبيقها في بيئة الأعمال الجزائرية؟

2.1. التساؤلات الفرعية: وترتبط الإجابة عن اشكالية الدراسة بالإجابة عن الفرعين التاليين:

- ما مدى تطبيق المؤسسات الجزائرية للمحاسبة الاجتماعية من وجهة نظر ممارسي المهنة في الجزائر؟
- ما هي المعوقات التي حالت دون تطبيق المحاسبة الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية؟
- ما مدى تأثير المعوقات على تطبيق المحاسبة الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية في الجزائر؟

3.1. فرضيات الدراسة: وفيما يلي استعراض لفرضيات الدراسة:

- لا تطبق المؤسسات المحاسبة الاجتماعية من وجهة نظر ممارسي المهنة في الجزائر.
- تعددت الأسباب وتفاوتت حدتها والتي حالت دون تطبيق المحاسبة الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية عند مستوى معنوية 5% حسب عينة الدراسة.
- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المعوقات وتطبيق المحاسبة الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية في الجزائر عند مستوى معنوية 5% حسب عينة الدراسة.

4.1. أهداف الدراسة: تهدف الدراسة الى:

- تسليط الضوء المفاهيم المتعلقة بالمحاسبة الاجتماعية واستعراض أهم المشاكل المتعلقة بتطبيقها؛
- التعرف على مستوى تطبيق المحاسبة الاجتماعية في بيئة الأعمال الجزائرية؛
- استكشاف أهم العوامل التي تعيق تطبيق المحاسبة الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية.

5.1. الدراسات السابقة:

— دراسة احمد بن عبد القادر القرني (2014): تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أهم معوقات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال في المملكة العربية السعودية، حيث قام الباحث بإجراء دراسة ميدانية على عينة من مراجعي الحسابات وبعض مسؤولي المسؤولية الاجتماعية في القطاع الخاص واختبار عدد من الفروض، واعتمد على الاستبيان كأداة للدراسة، وبلغ حجم العينة 100 مفردة. وتوصلت الدراسة الى وجود عدد من المعوقات التنظيمية والتشريعية، العلمية والمهنية، والثقافية والاجتماعية، والمالية والإدارية.

- دراسة فروم محمد الصالح (2018): هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على المعوقات التي تحول دون تطبيق الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في قطب المحروقات لولاية سكيكدة، وهذا من وجهة نظر متخذي القرار، واعتمد الباحث على الاستبيان كأداة لجمع المعلومات، وتم توزيعه على الفئات التالية: مديريين فرعيين، مديريين تنفيذيين ورؤساء الدوائر والمصالح لجميع فروع قطب المحروقات لولاية سكيكدة، وتم إخضاع 40 استمارة للتحليل، وتوصلت الدراسة إلى وجود ثلاث معوقات تصعب من عملية تطبيق الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في قطب المحروقات لولاية سكيكدة، وتمثلت هذه المعوقات في المعوقات العلمية والمهنية، المعوقات التنظيمية والتشريعية، والمعوقات المالية والإدارية .
- دراسة (Oyadonghan & Eze (2013): تهدف هذه الدراسة إلى تحديد العوامل التي تؤثر على ممارسة الإفصاح المحاسبي الاجتماعي في شركات التنقيب عن النفط النيجيرية. ولتحقيق هذا الغرض قام الباحثان بتحليل تقارير مالية لـ (3) شركات تعمل في المجال بين سنتي (2002-2012)، بالإضافة إلى توزيع (172) استمارة استبيان للموظفين وأعضاء المجتمع المضيف للحصول على معلومات شخصية مباشرة، وقد استخدم الباحثان تحليل الانحدار المربعات الصغرى بمساعدة نموذج العرض الاقتصادي (E-view) لتحليل تأثير المتغيرات المحددة على ممارسة المحاسبة الاجتماعية والبيئية، وتوصلت الدراسة إلى أن العوامل التالية تؤثر على (79%) من مستوى تنفيذ ممارسة المحاسبة الاجتماعية والبيئية بين الشركات التي تمت دراستها: تكلفة التنفيذ، والتأثير على الربحية، ووجود إطار عمل قانوني، والبيئة السلمية ودعم الإدارة العليا .

6.1. الفجوة البحثية

حاولنا من خلال هذه الدراسة استكشاف اهم المعوقات والتحديات التي تحول دون تطبيق المحاسبة الاجتماعية بالشكل السليم في البيئة المحاسبية للشركات الجزائرية، من خلال استخدام التحليل العاملي الاستكشافي لعينة من الأكاديميين والمهنيين في مجال المحاسبة في الجزائر، الأمر الذي لم تكن فيه بحوث من هذا النوع في الجزائر.

2. المحاسبة الاجتماعية مفاهيمها وأهميتها:

يرتبط ظهور المحاسبة الاجتماعية بالازدياد المضطرد في حجم وقدرات الوحدات الاقتصادية وخاصة شركات المساهمة (الشيرازي، 1990، صفحة 324)، وقد ظهر مفهوم المحاسبة الاجتماعية في الفكر المحاسبي في بداية خمسينيات القرن الماضي، كما هو متداول عند اغلب الباحثين في أوروبا. أما في الولايات المتحدة الأمريكية فقد ظهر بوادر الاهتمام بها في العقد السابع من القرن العشرين وهذا بعد تشكيل الجمعية الأمريكية للمحاسبين القانونيين (AAA) للجنة اوعزت لها مهام معالجة مشكلة القياس والافصاح المتعلق بالمحاسبة الاجتماعية للمؤسسات (العليمات، 2010، صفحة 22).

1.2. تعريف المحاسبة الاجتماعية

قدم الباحثون جملة من التعريفات بمفهوم المحاسبة الاجتماعية فنجد أن الجمعية الأمريكية للمحاسبين القانونيين (A.A.A, 1975, p. 53) عرفتها بأن: "المحاسبة الاجتماعية تختص بقياس تأثير عمليات المشروع كشخصية اعتبارية مستقلة على الوحدات الأخرى أو الافراد أو المجتمع بشكل كامل، إلى المدى الذي يظهر فيه هذا التأثير في القوائم المالية التقليدية". كما عرف (Gray, Dave, & Keith, 1987) المحاسبة الاجتماعية البيئية بأنها عملية نقل الآثار الاجتماعية والبيئية للأنشطة الاقتصادية للمنظمات إلى اصحاب المصالح الخاصة والمجتمع ككل. وعليه فهذا يعتمد على توسيع نطاق مساءلة المنظمات بما يتجاوز الدور التقليدي المتمثل في توفير معلومات مالية بحثة للمساهمين. وهذا مبني على فرضية أن مسؤوليات الشركات أكبر من مجرد تحقيق الأرباح.

في حين تعرف كذلك على أنها أحد فروع المحاسبة الذي يهدف إلى الاعتماد على المدخل الاجتماعي في تحديد نتيجة الأعمال والمركز المالي للمؤسسة على اعتبار أنها عضو فعال في المجتمع ترتبط بالعناصر الأخرى فيه ضمن بنود وقواعد العقد الاجتماعي الذي يجمع بين مصالح تلك الفئات. (كربوعة، 2022، صفحة 6).

ومن خلال التعريفات يتضح ان المحاسبة الاجتماعية تمثل إضافة للمحاسبة المالية المعتمدة على البعد الاقتصادي من خلال تضمين البعد الاجتماعي في التقارير المالية للشركات وهو ما يعرف بمنهج التوسع في الإفصاح. وقد تباينت أوجه النظر في مفهوم المحاسبة الاجتماعية فنجد من يعتبرها أنها امتداد للمحاسبة المالية، أو أنها تمثل اصل المحاسبة وان بقية الفروع امتداد لها، بينما يرى توجه اخر انها فرع مستقل عن المحاسبة المالية وهذا التوجه هو السائد في عموم الباحثين نظرا لطبيعة البيانات المحاسبية الاجتماعية وتمايزها عن غيرها من المعلومات المالية.

2.2. فروض المحاسبة الاجتماعية

للمحاسبة الاجتماعية الفروض التالية (مطرو السويطي، 2012، صفحة 423):

- على الوحدة الاقتصادية تحمل التزاماتها ومسؤولياتها اتجاه المجتمع.
- ضرورة استغلال الموارد الاقتصادية بطريقة مثلى من أجل تعظيم العائد الاجتماعي
- جميع الموارد الاقتصادية العامة هي موارد اقتصادية اجتماعية تستوجب تعويض المجتمع على ما يستنفد منها.
- من حق المجتمع الاطلاع على ما تم تنفيذه ومقارنته مع ما هو مخطط من أجل محاسبة ومساءلة الجهات المعنية عن ذلك.

3.2. أهداف المحاسبة الاجتماعية

ويمكن حصر أهداف المحاسبة الاجتماعية في ثلاث أهداف رئيسية أجمعت عليها اغلب الدراسات وهي (بوخلخال، 2012، صفحة 3):

أولاً: تحديد وقياس صافي المساهمة الاجتماعية للمنظمة التي لا تقتصر فقط على عناصر التكاليف والمنافع الخاصة والداخلية للمنظمة، وإنما أيضا تتوسع لتشمل عناصر التكاليف والمنافع الخارجية (الاجتماعية) والتي لها تأثير على فئات المجتمع، وينبع هذا الدور من قصور وظيفة القياس المحاسبي في المحاسبة التقليدية على قياس الأداء الاجتماعي لمنظمات الأعمال.

ثانياً: تقييم الأداء الاجتماعي للمنظمة وذلك من خلال تحديد مدى قدرة إستراتيجية المنظمة وأهدافها على التوافق مع الأولويات الاجتماعية من ناحية وكذلك مع طموح المنظمة بتحقيق درجة معقولة من الأرباح من ناحية أخرى.

ثالثاً: الإفصاح عن الأنشطة التي تقوم بها المنظمة والتي لها أثار اجتماعية، ويرتبط هذا الهدف بوظيفة الإفصاح المحاسبي حيث يظهر ضرورة أن تعمل المنظمة على توفير البيانات الملائمة المتعلقة بالأداء الاجتماعي للمنظمة وبيان مدى مساهمتها في تحقيق الأهداف الاجتماعية، كما تعمل على إيصال هذه البيانات الى الأطراف المستفيدة الداخلية والخارجية. بما يساهم في ترشيد القرارات المتعلقة بتوجيه وتحديد الأنشطة الاجتماعية والنطاق الأمثل لها سواء من وجهة نظر مستخدمي المعلومات أو من وجهة نظر المجتمع .

3. مشاكل وصعوبات المحاسبة الاجتماعية

تواجه المحاسبة الاجتماعية عدة مشاكل تحد من توسع نطاق استعمالها ويتعلق الامر بعملية القياس ثم عملية الإفصاح ومن بين هذه المشاكل نجد:

1.3. مشكلة الفصل بين الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية

تعتبر عملية اعداد التقارير الاجتماعية عملية صعبة وهذا يعود لصعوبة فصل التكاليف الاجتماعية عن التكاليف الاقتصادية، ويمثل هذا التداخل امتدادا للتشابه بين الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية في المؤسسات الاقتصادية الذي يصعب عملية قياس كل نشاط بشكل مستقل عن الآخر (الساقى و نور، 2006، صفحة 200).

2.3. صعوبة قياس التكاليف والمنافع الاجتماعية

تعمل المحاسبة الاجتماعية على قياس عنصرين رئيسيين يتمثلان في التكاليف الاجتماعية والمنافع الاجتماعية، وقد واجه كلا العنصرين عدة مشاكل من أجل توفير المقاييس الملائمة لتوفير معلومات ذات مصداقية وموثوقية عالية. أولاً: قياس التكاليف الاجتماعية: وتعود صعوبة عملية قياس التكاليف الاجتماعية الى وجود اختلاف بين وجهات النظر حول تحديد ماهية التكاليف الاجتماعية سواء من وجهة النظر المحاسبية أو الاقتصادية. فنجد أنه من وجهة النظر المحاسبية فان التكاليف الاجتماعية هي كل ما ينفق نظير تحمل المسئوليات الاجتماعية سواء بصفة اختيارية أو إلزامية والتي لا ترتبط علاثة مباشرة مع النشاط الاقتصادي للمشروع، مع عدم الحصول مقابل هذه التكاليف على منفعة أو عائد اقتصادي مباشر. (اللولو، 2009، صفحة 54)، في حين وجهة النظر الاقتصادية ترى بأنها: "قيمة كل الأضرار أو التضحيات التي يتحملها المجتمع الناتجة عن ممارسة المنظمة لنشاطها الاقتصادي، اذ تمثل بذلك الأعباء التي وقعت على المجتمع نتيجة الآثار الخارجية السلبية لمنظمات الأعمال، وهذا ما يجعل من قيمة هذه الأضرار صعبة القياس نقدياً (آل غزوي، 2010، صفحة 14).

ومن الملاحظ أن وجهة النظر المحاسبية تعتمد على التكاليف الفعلية أي إهمال كل ما قد يؤثر على المجتمع من نشاط المؤسسة، وتعتمد الثانية على تكلفة الفرصة البديلة أي إهمال كل ما قد يدفع فعلاً من طرف المؤسسة لدعم انشطتها الاجتماعية، ومنه يلاحظ أن كلا الوجهتين مكملتان لبعضهما البعض ولذلك يرى عديد الباحثين ضرورة الجمع بين المفهومين والخذ بالمفهوم الواسع للتكلفة الاجتماعية لتلافي القصور في كليهما.

وكذلك من الصعب بمكان إيجاد مقاييس محاسبية مناسبة تمكن من إخضاع التكاليف الاجتماعية للقياس الكمي النقدي عكس المعاملات المالية التي يكن قياسها نقدياً، بالإضافة عدم الموضوعية التي قد تصاحب استخدام القياس النقدي الحكمي (مشري، 2014، صفحة 230).

ثانياً: قياس المنافع الاجتماعية: تعبر المنفعة الاجتماعية عن الفوائد التي تعود على المجتمع الخارجي أو الشركة ذاتها جراء قيامها بالأنشطة الاجتماعية. وقد شهدت المنافع الاجتماعية إهمالاً من طرف الباحثين مقارنة بالاهتمام الذي حظيت به التكاليف الاجتماعية في حين أن قياس المنافع الاجتماعية يمثل مشكلة جوهرية في المحاسبة الاجتماعية.

حيث يرى بعض الباحثين أن صعوبة قياس المنافع الاجتماعية للشركة في أن هذه المنافع تتحقق في الغالب لأطراف قد تكون خارج الشركة، ما يصعب قياسها قياساً نقدياً. (عبد الجليل وآخرون، 2013، الصفحات 157-159). بالإضافة الى أنه قد لا تتحقق بعض العوائد الاجتماعية في نفس فترة إنفاقها بل تمتد لأكثر من فترة مالية وهذا يجعل عملية قياس هذه المنافع وتتبع تولدها لأكثر من فترة مالية أمراً في غاية الصعوبة والتعقيد (العليمات، 2010، صفحة 36).

3.3. صعوبة مقابلة التكاليف بالمنافع الاجتماعية

تعتبر عملية تحديد صافي العائد الاجتماعي مهمة للغاية من أجل الوقوف على الأداء الاجتماعية للمؤسسة، ولكن يعد هذا الأمر صعباً نظراً لصعوبة مقابلة التكاليف الاجتماعية بالمنافع الاجتماعية بسبب طبيعة غير المادية للمنافع الاجتماعية

بالإضافة الى قد لا ينتج عن البرامج الاجتماعية أي منافع تذكر أو قد تتحقق تلك المنافع بعد فترة زمنية طويلة نسبيا يصعب تحديدها (سمهود ، 2003 ، صفحة 60).

كما يشكل اختلاف المقاييس المستخدمة في قياس كل من التكاليف والمنافع الاجتماعية عائقا عند تحديد صافي العائد الاجتماعي، فعند قياس التكاليف الاجتماعية باستخدام النقد يجعل من الصعب مقابلتها بالمنافع المترتبة عليها والتي تم قياسها بمقاييس وصفية أو كمية.

4.3. صعوبة تطوير معايير اجتماعية ملائمة للتقرير عن القياس المحاسبي للأداء الاجتماعي

إن تحديد الأطراف المستفيدة من التقارير الاجتماعية وتحديد حاجاتها يشكل صعوبة أخرى تواجه التقرير الاجتماعي فحتى يكون التقرير الاجتماعي وسيلة لتوصيل الأداء الاجتماعي للمنظمة إلى الأطراف ذات العلاقة بشكل عادل، يجب أن تحكم إعداداته مجموعة من المعايير التي تضمن ذلك، وإن عدم الاتفاق على معايير معينة يشكل عقبة حقيقية في طريق الإفصاح عن الأداء الاجتماعي، وحتى الآن لا يوجد هذا الاتفاق على معايير محاسبية يمكن الاعتماد عليها عند التقرير عن الأداء الاجتماعي للمنظمة (شعيب، 1990، صفحة 305).

5.3. مشكلة أسلوب وطريقة الإفصاح الاجتماعي:

تختلف وجهات النظر في هذا الموضوع؛ فجد من الباحثين من يرى بضرورة الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية ضمن تقارير اجتماعية مستقلة عن التقارير المالية، بحكم تمايز الأنشطة الاجتماعية واختلاف طرق قياسها عن الأنشطة الاقتصادية. فيما يرى البعض الآخر أن المحاسبة الاجتماعية هي جزء مكمل للمحاسبة المالية، وعليه يجب اظهار المعلومات المتعلقة بها ضمن التقارير المالية العادية للمؤسسة (بدوي وإبراهيم ، 2000، صفحة 140).

وفي الواقع العملي، لا توجد طريقة معينة معتمدة للإفصاح عن المعلومات الخاصة بالأنشطة الاجتماعية، وهذا ما يؤكد تعدد نماذج الإفصاح واختلافها فيما بينها؛ وترجع هذه الاختلافات إلى أن محدودية هذه النماذج باعتبارها محاولات فردية تعبر عن وجهات نظر الشركات التي أعدها ولا يحكمها إطار علمي متكامل.

4. الطريقة الأدوات

سيتم خلال هذا الجزء اسقاط المعارف النظرية على الواقع من خلال عينة الدراسة، من خلال عرض الوسائل المستخدمة في جمع البيانات، وتقديم الأساليب الحصائية المستخدمة في عملية معالجة للبيانات المجمعة بهدف الوصول الى تصور حول مجتمع الدراسة وتأكيد أو نفي الفرضيات.

1.4. أداة جمع البيانات: بهدف تحصيل البيانات الأولية للدراسة تم صياغة استبانة مكونة من محورين يتناول المحور الأول تطبيق المحاسبة الاجتماعية في البيئة الجزائرية حيث يحتوي على 7 عبارات، بينما يتناول المحور الثاني معوقات تطبيق المحاسبة الاجتماعية في الجزائر حيث يتضمن 22 عبارة.

وقبل طرح الاستبيان للإجابة تم عرضه على مجموعة من الأساتذة لتحكيمه واثراءه وقد نتج عن ذلك تعديل بعض العبارات وحذف اربع عبارات كانت اجاباتها شاذة عن بقية العبارات.

2.2. مجتمع وعينة الدراسة: يتكون مجتمع الدراسة من ممارسي مهنة المحاسبة في الجزائر والمتمثلين في المحاسبين المعتمدين ومحافظي الحسابات والخبراء المحاسبين. وقد تم تمكنا من تحصيل عينة عشوائية من مجتمع الدراسة مكونة من 103 فرد موزعين حسب الجدول التالي:

جدول 1: الخصائص الشخصية لعينة الدراسة

المتغير	الفئة	العدد	النسبة
المستوى العلمي	ليسانس	59	57.30%
	ماستر	25	24.30%
	ماجستير	13	12.60%
	دكتوراه	6	5.80%
المهنة	محاسب معتمد	32	31.10%
	محافظ حسابات	62	60.20%
	خبير محاسبي	9	8.70%
الخبرة المهنية	اقل من 5 سنوات	25	24.30%
	من 6 الى 10 سنة	20	19.40%
	من 11 الى 20 سنة	42	40.80%
	اكثر من 20 سنة	16	15.50%

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج SPSS 25

3.4. الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات

لغرض التحليل الإحصائي تم استخدام عدد من الأدوات الإحصائية بهدف اختبار فرضيات الدراسة ، وقد تمثلت أبرز هذه الأدوات في:

- النسب المئوية والانحرافات المعيارية والمتوسطات الحسابية لاستخدامها في وصف وتشخيص المتغيرات وترتيبها؛
- معامل ألفا كرونباخ (Alpha- Cronbach) وذلك بغية تقدير ثبات وصدق عينة الدراسة؛
- الاختبار العاملي الاستكشافي لتحديد المعوقات الرئيسية لتطبيق المحاسبة الاجتماعية؛
- الانحدار الخطي البسيط لقياس تأثير المتغيرات المستقل على المتغير التابع.

4.4. صدق وثبات الدراسة

لغرض تحليل مدى إمكانية على إجابات عينة الدراسة تم اجراء اختبار الفا كرونباخ لقياس مدى ثبات وصدق إجابات العينة والجدول التالي يلخص النتائج:

الجدول رقم 2: صدق وثبات الدراسة

المحور	عدد العبارات	معامل الثبات	معامل الصدق
تطبيق المحاسبة الاجتماعية	7	0.688	0.829
معوقات تطبيق المحاسبة الاجتماعية	15	0.88	0.938
اجمالي المحاور	22	0.835	0.914

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج SPSS 25

يبين الجدول أعلاه أن قيمة معامل الثبات للمحور الأول (0.688) جد مقبولة حيث أنها تجاوزت قيمة 0.6 المعيارية المعتمدة في عديد المراجع الإحصائية، وكذلك الحال بالنسبة للمحور الثاني التي بلغت قيمته (0.88). كما يلاحظ أن قيمة معامل الصدق مرتفعة لكلا المحورين، وعموما فقد بلغت قيمة الثبات للاستبيان ككل (0.835) وقيمة الصدق (0.914) وهي قيم جد مرتفعة، وبالتالي فان البيانات تتمتع بالثبات والصدق ويمكن الاعتماد عليهما في الدراسة.

5. عرض النتائج

فيما يلي سيتم عرض آراء وتوجهات عينة الدراسة فيما يخص محاور الاستبيان:

1.5. عرض نتائج آراء أفراد العينة حول المحور الأول

الجدول رقم 3: نتائج آراء أفراد العينة حول المحور الأول

الرقم	المتوسط	الانحراف المعياري
01	2.15	0.633
02	2.66	1.015
03	3.36	0.765
04	2.54	0.653
05	2.37	0.642
06	2.65	0.904
07	2.49	0.884
المحور الأول	2.60	0.470

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج SPSS 25

نلاحظ من خلال الجدول ان المتوسط العام للمحور الأول بلغ 2.60 بانحراف معياري 0.470 أي ان افراد العينة يبدون رأيا محايدا على ما جاء في هذا المحور من عبارات، ويبين الجدول ان العبارة الأكثر موافقة هي العبارة رقم (03) "تهتم المؤسسات بقياس التكاليف المتعلقة بالموظفين". بمتوسط بلغ 3.36، فيما كانت العبارة رقم (01) "تقوم المؤسسات بمسك سجلات خاصة لمعالجة بيانات المسؤولية الاجتماعية" في المرتبة الأخيرة بمتوسط 2.15 أي أن العينة غير موافقة على هذه العبارة، فيما تقلبت العبارات الأخرى بين الحيد (02، 06) وغير الموافقة (04، 05، 07).

2.5. عرض نتائج آراء أفراد العينة حول المحور الثاني

الجدول رقم 4: نتائج آراء أفراد العينة حول المحور الثاني

رقم العبارة	تأثير العبارة (من الأعلى درجة 5 الى الأضعف 1)						المؤشرات الاحصائية
	5	4	3	2	1	الترتيب	
01	7.8%	42.7%	25.2%	16.5%	7.8%	4	عالية
02	17.5%	36.9%	21.3%	22.3%	1.9%	12	عالية
03	9.7%	42.8%	20.4%	19.4%	7.8%	3	عالية
04	2.9%	40.8%	15.5%	34.0%	6.8%	6	عالية
05	20.4%	36.4%	20.4%	21.4%	1.0%	15	عالية
06	9.7%	49.5%	13.6%	16.5%	10.7%	1	عالية
07	22.3%	37.9%	12.6%	20.4%	6.8%	9	عالية
08	23.3%	38.8%	16.5%	16.5%	4.9%	7	عالية
09	16.5%	40.8%	15.5%	17.5%	9.7%	5	عالية
10	10.7%	47.6%	15.5%	16.5%	9.7%	2	عالية
11	8.7%	35.9%	16.5%	32.0%	6.8%	13	عالية
12	8.7%	36.9%	15.5%	32.0%	6.8%	14	عالية
13	24.3%	36.9%	17.5%	16.5%	4.9%	10	عالية
14	18.4%	36.9%	17.5%	26.2%	1.0%	11	عالية
15	12.6%	38.8%	19.4%	21.4%	7.8%	8	عالية
16	24.3%	36.9%	17.5%	16.5%	4.9%	18	متوسط
17	16.5%	40.8%	15.5%	27.2%	0.0%	16	متوسط
18	2.9%	40.8%	15.5%	34.0%	6.8%	17	متوسط

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج SPSS 25

يبين الجدول أعلاه نتائج آراء العينة حول المحور الثاني والذي يتضمن معيقات تطبيق المحاسبة الاجتماعية في الجزائر، وقد بينت نتائج قياس المتوال لكل المعوقات أن اغلب المعوقات لها درجة تأثير عالية ما عدا العبارات (16، 17، 18) التي كانت ذات درجة تأثير متوسطة.

ومن خلال ترتيب المعوقات نجد أن العبارة رقم (06) "محدودية واختلاف أساليب وطرق الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية يحول دون تنفيذ المحاسبة الاجتماعية" هي المعيق الأعلى درجة، فيما كانت العبارة رقم (16) "تجنب الشركات الإفصاح عن المعلومات الاجتماعية والبيئية التي قد تدين الشركة" هي العبارة الأدنى درجة.

6. اختبار فرضيات الدراسة ومناقشتها:

بعد عرض آراء عينة الدراسة حول محاور الاستبيان وبغية الوصول الى نتائج الدراسة توجب اخضاع فرضيات الدراسة للاختبار حسب الأساليب السابق ذكرها:

1.6. اختبار الفرضية الأولى:

تنص الفرضية الأولى على: "لا تطبق المؤسسات المحاسبة الاجتماعية من وجهة نظر ممارسي المهنة في الجزائر". ومن أجل التوصل الى تأكيد أو نفي هذه الفرض تم الاستعانة باختبار ستودنت للعينة الواحدة. وكانت نتائج الاختبار كالتالي:

الجدول رقم 5: اختبار ستودنت للعينة الواحدة

الفقرة	المتوسط الحسابي	فارق المتوسط	قيمة t المحسوبة	قيمة t الجدولة	المعنوية
01	2.15	-0.854	-13.707	-1.9835	0.000
02	2.66	-0.340	-3.397	-1.9835	0.001
03	3.36	0.359	4.765	1.9835	0.000
04	2.54	-0.456	-7.087	-1.9835	0.000
05	2.37	-0.631	-9.983	-1.9835	0.000
06	2.65	-0.350	-3.922	-1.9835	0.000
07	2.49	-0.515	-5.907	-1.9835	0.000
الفرضية الأولى	2.60	-0.398	-8.58	-1.9835	0.000

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج SPSS 25

يبين الجدول ان هناك فرقا سالباً بين المتوسط الحسابي لفقرات المحور الأول والمتوسط الافتراضي 3 ماعدا الفقرة رقم 3 المتعلقة باهتمام المؤسسات بقياس التكاليف المتعلقة بالموظفين والتي كانت ذات تقييم إيجابي. وقد كانت كل هذه الفروق دالة احصائيا عند مستوى معنوية 0.05.

وعموما فهناك فرق سلبي بين المحور الأول (2.60) والمتوسط الحسابي الافتراضي (3)، حيث بلغ (-0.398) ويعتبر هذا الفرق دالا إحصائيا عند درجة معنوية 0.05، بالإضافة الى أن القيمة المطلقة لـ t المحسوبة (8.58) اكبر من قيمة t الجدولة (1.9835). وعليه يمكن القول أن الفرضية محققة أي انه هناك تطبيق ضعيف للمحاسبة الاجتماعية في بيئة الاعمال الجزائرية.

2.6. اختبار الفرضية الثانية

تنص الفرضية الثانية على: "تعددت الأسباب وتفاوتت حدتها والتي حالت دون تطبيق المحاسبة الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية". ومن أجل التوصل الى تأكيد أو نفي هذه الفرض تم الاستعانة بالتحليل العاملي الاستكشافي. وكانت نتائج التحليل كالتالي:

الجدول رقم 6: مصفوفة العوامل بعد التدوير

ترتيب العبارة في الاستبيان	العوامل					المعوقات
	5	4	3	2	1	
13	0.028	-0.02	-0.013	0.017	0.972	1
08	0.015	-0.03	-0.024	0.033	0.963	2
07	-0.007	0.044	-0.084	0.034	0.959	3
16	-0.033	-0.096	0.004	-0.023	0.876	4
09	0.203	0.054	0.209	0.917	0.042	5
06	0.164	0.106	0.198	0.902	0.052	6
10	0.158	0.041	0.218	0.899	0.023	7
17	0.275	0.047	0.191	0.718	-0.045	8
11	0.149	0.161	0.879	0.235	0.004	9
04	0.119	0.336	0.868	0.154	-0.098	10
12	0.06	0.152	0.861	0.266	-0.008	11
18	0.3	0.292	0.641	0.331	-0.062	12
02	0.15	0.943	0.228	0.041	-0.06	13
14	0.15	0.91	0.17	0.105	0.013	14
05	0.203	0.861	0.322	0.063	-0.062	15
01	0.897	0.205	0.128	0.243	-0.041	16
15	0.897	0.182	0.129	0.208	-0.01	17
03	0.858	0.126	0.179	0.295	0.063	18

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج SPSS 25

يوضح الجدول أعلاه نتائج التحليل العاملي الاستكشافي لمجموعات معيقات تطبيق المحاسبة الاجتماعية في الجزائر وجدر الإشارة إلى أنه وقبل اجراء الاختبار تم التأكد من مصفوفة معاملات الارتباط بين عبارات الاستبيان والتي فاقت (0.3) في معظم العبارات. كما تم التأكد من محتويات الجذر الكامن للعوامل (Eigenvalues)، الذي أنتج خمس عوامل رئيسية والتي فاق الجذر الكامن لها قيمة الواحد.

وبالعودة الى نتائج الجدول يتبين ان هناك خمس عوامل رئيسية تحول دون تطبيق المحاسبة الاجتماعية في بيئة الاعمال الجزائرية، حيث يضم العامل الأول المعوقات من 1 الى 4، ويضم العامل الثاني المعوقات من 5 الى 8، في حين يشمل العامل الثالث العبارات من 8 الى 12، بينما يحتوي العاملين الرابع والخامس على كل من المعوقات من 13 الى 15 ومن 16 الى 18 على التوالي.

3.6. اختبار الفرضية الثالثة

تنص الفرضية الثالثة على: "هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المعوقات وتطبيق المحاسبة الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية في الجزائر". ومن أجل التوصل الى تأكيد أو نفي هذه الفرض تم استخدام اختبار الانحدار الخطي البسيط لكل عامل. وكانت نتائج النموذج كالتالي:

الجدول رقم 7: نموذج الانحدار الخطي البسيط

الدلالة الإحصائية Sig	قيمة β	اتجاه العلاقة Beta	مستوى دلالة قيمة F	معامل التحديد R2	معامل الارتباط R	العوامل
0.505	-0.028	-0.066	0.447	0.004	0.066	1
0.047	-0.089	-0.196	4.038	0.038	0.196	2
0.522	-0.029	-0.064	0.413	0.004	0.064	3
0.423	-0.035	-0.08	0.647	0.006	0.08	4
0.018	-0.114	-0.232	5.740	0.054	0.232	5

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج SPSS 25

يبين الجدول رقم (07) أن العلاقة بين العوامل وتطبيق المحاسبة الاجتماعية في بيئة الاعمال الجزائرية كالتالي: يوضح النموذج أن هناك تأثير سلبي غير مبرر على تطبيق المحاسبة الاجتماعية لكل من العامل الأول والثالث والرابع، نظرا لأن قيمة المعنوية الإحصائية أكبر من (0.05) وبالتالي لا يوجد تأثير يذكر بين المتغيرين . بينما تبين النتائج أن كل من العامل الثاني والخامس لهما تأثير سلبي على المتغير التابع يبلغ على التوالي (-0.08) و (-0.114)، وبدلالة معنوية اقل من (0.05) أي أن هناك علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين العاملين (2) و(5) عند مستوى معنوية (0.05).

وبالتالي يمكن القول أن الفرضية القائلة أن "هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المعوقات وتطبيق المحاسبة الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية في الجزائر"، محققة جزئيا بالنسبة للعاملين الثاني والخامس ومرفوضة في بقية العوامل.

4.6. مناقشة النتائج:

- تبين نتائج اختبار الفرضية الأولى "لا تطبق المؤسسات المحاسبة الاجتماعية من وجهة نظر ممارسي المهنة في الجزائر". أن تطبيق المحاسبة الاجتماعية في الجزائر ضعيف وهذا ما أجمعت عليه اغلب الدراسات السابقة. وبالعودة إلى العوامل التي أدت إلى هذا الضعف في تطبيق المحاسبة الاجتماعية فقد وضع اختبار الفرضية الثانية "تعددت الأسباب وتفاوتت حدتها والتي حالت دون تطبيق المحاسبة الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية"، خمس عوامل رئيسية تحول دون تطبيق المحاسبة الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وهذه العوامل هي:
- العامل الأول المعوقات العلمية والمهنية: وتضم أربع عبارات، وتعبّر عن عدم كفاية البرامج التعليمية في مجال معرفة وتطبيق المحاسبة الاجتماعية وضعف توعية المحاسبين بأهميتها.
 - العامل الثاني المعوقات التنظيمية والتشريعية: ويضم ثلاث فقرات تتعلق بعدم وجود العقوبات القانونية على الشركات التي لا تفصح عن مسؤولياتها الاجتماعية، وغياب المعايير المحاسبية للقياس والإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية.
 - العامل الثالث المعوقات الفنية: ويشمل على أربع فقرات أيضا تدور حول غياب مقياس واضح للقياس والإفصاح الاجتماعي، بالإضافة إلى عدم القدرة على الفصل بين التكاليف الاقتصادية والاجتماعية وصعوبة معالجتها محاسبيا.
 - العامل الرابع المعوقات المالية والإدارية: ويتضمن على ثلاث فقرات تعبّر عن الضعف المالي والإداري للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، وعدم قدرتها على تبني هذا النظام الذي قد يرفع من التكاليف الإدارية الأمر الذي لا تحبذه الشركات الجزائرية.

- العامل الخامس المعوقات الاجتماعية والثقافية: ويشمل أربع فقرات تعبر عن ضعف إدراك المحاسبين وممارسي المهنة والإداريين وكذلك مستخدمي المعلومات المحاسبية لأهمية تبني نظام المحاسبة الاجتماعية، وايضا غياب دور الإعلام في رفع هذا الإدراك .

وقد أجمعت نتائج الدراسات السابقة على عدد من العوامل المؤثرة على تطبيق المحاسبة الاجتماعية المتوصل إليها رغم اختلاف طريقة الدراسة ومكانها وزمانها.

ومن أجل الوقوف على أبرز العوامل المؤثرة على تطبيق المحاسبة الاجتماعية في الجزائر تم اختبار الفرضية الثالثة "هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المعوقات وتطبيق المحاسبة الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية في الجزائر عند درجة معنوية 0.05". التي بينت أن هناك عاملين رئيسيين يؤثران على تطبيق المحاسبة الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بشكل مباشر. فنجد أن العامل الخامس المتعلق بالمعوقات الاجتماعية والثقافية هو أكثر العوامل تأثيرا بنسبة 11.4%، أي أن السبب الرئيسي في ضعف تطبيق المحاسبة الاجتماعية يعود إلى ضعف مستوى إدراك ممارسي المهنة لأهمية المحاسبة الاجتماعية وكذلك مستخدمي المعلومات المحاسبية والإدارة أيضا، أي أن تطبيق المحاسبة الاجتماعية يحتاج لفهم صحيح لمبادئها ومقوماتها وهذا ما لا يتوفر في البيئة الجزائرية.

وكذلك يؤثر العامل الثاني المعوقات التنظيمية والتشريعية على تطبيق المحاسبة الاجتماعية بنسبة 8.90%، أي أن ضعف التشريعات وضعف القوانين وعدم وجود عقوبات تلزم المؤسسات بتطبيق المحاسبة الاجتماعية يمثل دافعا لعدم تطبيقها.

7. خاتمة:

عالجت الدراسة واحدة من أهم المواضيع على مستوى منظمات الأعمال الحديثة، في ظل تصاعد المطالب بتحمل المؤسسات الاقتصادية لمسؤولياتها الاجتماعية وعكس ذلك في تقاريرها.

وقد سعت هذه الدراسة إلى استكشاف أهم المعوقات التي تحول دون تطبيق المحاسبة الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية من خلال استقصاء عينة من ممارسي مهنة المحاسبة في الجزائر. وقد توصلت الدراسة إلى ما يلي:

- تعبر المحاسبة الاجتماعية عن أداة لتقييم الأداء الاجتماعي من خلال تحديد ملائمة استراتيجية المنظمة مع الأولويات الاجتماعية وتوقعات الأفراد من مدى مضيها قدما في الالتزام بمسؤوليتها الاجتماعية.
- أن توفير بعد اجتماعي في تقارير الشركات بالإضافة إلى البعد الاقتصادي من شأنه أن يساعد على تحسين عملية اتخاذ القرار.
- أبانت نتائج الدراسة إلى أن هناك تطبيق ضعيف للمحاسبة الاجتماعية في المؤسسات الجزائرية من وجهة نظر ممارسة المهنة.

وتوصلت الدراسة أيضا إلى وجود خمس عوامل رئيسية تعيق تطبيق المحاسبة الاجتماعية وهي كالتالي:

- العوامل العلمية والمهنية: وتعبر عن عدم كفاية البرامج التعليمية في مجال معرفة وتطبيق المحاسبة الاجتماعية.
- العوامل التنظيمية والتشريعية: تتعلق بغياب الإجراءات القانونية والتنظيمية في حق الشركات التي لا تفصح عن مسؤولياتها الاجتماعية؛

- العوامل الفنية: المتمثلة في مشاكل القياس والافصاح عن التكاليف والعوائد الاجتماعية وصعوبة المعالجة المحاسبية لكل منهما؛
- العوامل المالية والإدارية: يعبر عن العوائق المالية والإدارية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية ؛
- العوامل الاجتماعية والثقافية: يعبر عن ضعف إدراك بيئة الأعمال الجزائرية لأهمية تبني نظام المحاسبة الاجتماعية، وغياب دور الإعلام في رفع هذا الإدراك.
- هناك إدراك ضعيف لمفهوم المحاسبة الاجتماعية في الأوساط المهنية، الذي يمثل عائقا أساسيا في تطبيق المحاسبة الاجتماعية. بالإضافة إلى عدم الاهتمام التشريعات والمنظمات المهنية من خلال عدم توفير تشريعات وقوانين تدعم تطبيق المحاسبة الاجتماعية.
- وتبعاً للنتائج توصي الدراسة بـ :
- ضرورة اجتهاد المنظمات المهنية في عقد دورات وندوات علمية ومهنية تنوّه بأهمية المحاسبة الاجتماعية، وكذلك الأمر بالنسبة لدور الإعلام الذي يمثل وسيلة ضغط لحث المؤسسات على تحمل مسؤولياتها الاجتماعية والإفصاح عنها.
- ضرورة تبني المشرع الجزائري للمسؤولية الاجتماعية والمحاسبة عنها عن طريق سن قوانين داعمة لتطبيق المحاسبة الاجتماعية، وتوفير الحوافز اللازمة للترغيب في تبني هذا المفهوم والإفصاح عنه، ومد جسور التواصل بين الشركات المتبنية وغير المتبنية للمفهوم لتبادل الخبرات وتوفير بيئة مسؤولة اجتماعية تعمل على الإبلاغ عن أنشطتها الاجتماعية.

8. قائمة المراجع:

1. A.A.A. (1975). Report of the committee on social cost. The Accounting Review, pp. 51+53-89.
2. Gray, R., Dave, O., & Keith, M. (1987). Corporate social reporting: Accounting and accountability. USA: Prentice-Hall International.
3. أسماء كربوعة. (2022). أثر تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية على تحسين جودة المعلومات المحاسبية. مجلة الاقتصاد الجديد، 13، الصفحات 1-24.
4. السعيد عبد العزيز شعيب. (1990). نحو نظرية للمحاسبة الاجتماعية. أطروحة دكتوراه. مصر: جامعة الزقازيق.
5. حسناء مشري. (2014). دراسة أثر نظام المحاسبة الاجتماعية في تبني مفهوم المسؤولية الاجتماعية "دراسة ميدانية لبعض المؤسسات الاقتصادية بولاية سطيف". أطروحة دكتوراه. سطيف، الجزائر: جامعة سطيف 1.
6. حسين عبد الجليل آل غزوي. (2010). المشاكل المحاسبية المعاصرة. الدنمارك: لأكاديمية العربية المفتوحة.
7. سعدون مهدي الساقى، وعبد الناصر نور. (2006). محاسبة المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال. مؤتمر دولي حول التحديات المعاصرة للإدارة العربية (القيادة الإبداعية). القاهرة، مصر: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية.
8. عباس مهدي الشيرازي. (1990). نظرية المحاسبة. دار ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع.
9. فتحي سمهود. (2003). " دور المحاسبة في قياس وعرض الأداء الاجتماعي للوحدات الصناعية. رسالة ماجستير. ليبيا: جامعة عزيان.
10. محمد حسني عبد الجليل، وآخرون. (2013). نموذج مقترح للإفصاح عن الأداء الاجتماعي للشركات - دراسة نظرية. المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية(24).
11. محمد سالم اللولو. (2009). مدى إمكانية تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية من قبل شركات المساهمة. رسالة ماجستير. غزة، فلسطين: الجامعة الإسلامية.
12. محمد عباس بدوي، وعثمان إبراهيم. (2000). دراسات في قضايا ومشاكل محاسبية معاصرة. مصر: منشأة المعارف.
13. محمد مطر، وموسى السويطي. (2012). التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات القياس- العرض- الإفصاح. عمان، الأردن: دار وائل للنشر.

14. نوفان حامد محمد العليمات. (2010). القياس المحاسبي لتكاليف أنشطة المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها في القوائم المالية الختامية. أطروحة دكتوراه. كلية العلوم الاقتصادية، جامعة دمشق.
15. يوسف بوخلخال. (2012). المسؤولية الاجتماعية للشركات في ظل المحاسبة الاجتماعية (الإفصاح المحاسبي). الملتقى الدولي الثالث حول: منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية. الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بشار.